بيع أذون خزانة بقيمة 96 مليار ريال

تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء اذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (796).
وأشار بيان صادر عن البنك حصلت عليه «الثورة» إلى أن القيمة الإسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت (96.060.000.000) ريال.
فيما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91)، (182)، (364)، (16.20%)، (16.09%)، (16.11%) على التوالي.
وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم السبت القادم.

توجيه المؤسسة الاقتصادية بتوفير المواد الغذائية في سقطرى

ارخبيل سقطرى/ سبأ

<،، اطلع وكيل محافظة حضرموت للشؤون أرخبيل سقطرى عيسى عبدالله أحمد أمس على سير عمل فرع المؤسسة الاقتصادية اليمنية بارخبيل سقطرى ومستوى توفير المؤسسة للمواد الغذائية للمواطنين في الارخبيل.
وشدد وكيل المحافظة على ضرورة توفير وضبط عملية بيع المواد الغذائية في مراكز البيع التابعة للمؤسسة لما من شأنه ضمان توفير السلع الضرورية لكل المواطنين في الأرخبيل.
وقد اطلع وكيل محافظة حضرموت لشؤون أرخبيل سقطرى عيسى عبدالله أحمد أمس على سير العمل بمستشفى الشيخ خليفة بن زايد بسقطرى وتعرف على مستوى الأداء في المستشفى فيه وما يقدمه من خدمات صحية وطبية للمرضى من ابناء الارخبيل.
ونوه الوكيل بكافة جهود الكوادر الصحية بالمستشفى ،وحثهم على بذل المزيد من الجهود لتقديم افضل الخدمات الطبية لأبناء الارخبيل .

غرفة تجارة وصناعة حضرموت تستكمل التحضيرات لافتتاح معرض مشاريع سيدات الأعمال

المكلا / خاص

<،،أكد الأخ صالح عبود العمقي الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت على ضرورة أن تضطلع غرفة تجارة وصناعة حضرموت بدورها في إثراء الحركة الاقتصادية في المحافظة واليمن بشكل عام من خلال التنظيم الدوري للمعارض المتخصصة .
وأكد العمقي لدى لقائه أمس أعضاء لجنة المعارض بمكتب وزارة الصناعة والتجارة بحضرموت للاطلاع على التحضيرات والاستعدادت الجارية لافتتاح معرض لأجلك بقاعة المكلا مول الذي تنظمة غرفة تجارة وصناعة حضرموت بالتعاون والشراكة مع مشروع تطوير القطاع الخاص (GIZ) بالمكلا المنعقد تحت شعار (معاً لدعم الأسر المنتجة في الأسواق المحلية والدولية) استعداد السلطة المحلية لدعم الصناعات المحلية خاصة مشاريع سيدات الإعمال في حضرموت لتطوير صناعاتهن ومنتجاتهن المحلية داعياً إلى ضرورة تسويق وترويج المنتجات المحلية تسويقاً جيداً في الأسواق المحلية والدولية لتشجيع سيدات الأعمال على الأستمرار في صناعاتهن الحرفية واليدوية والمحلية ،ودعا القائمين على المعرض لتلبية احتياجات المواطنين من متطلبات شهر رمضان الفضيل.
فيما أوضحت الأخت أوسان محمد باحسين المدير العام للغرفة التجارية أن الغرفة استكملت كافة التحضيرات لافتتاح معرض لأجلك غدا الأثنين ،مشيدة بدور السلطة المحلية بالمحافظة في متابعة نشاط الغرفة التجارية ودعمها .
واستعرضت الترتيبات الجاري تنفيذها لأقسام وأجنحة المعرض المختلفة الذي سيتم افتتاحة يوم الاثنين الأول من شهر يوليو ويستمر لمدة أسبوع كامل لعرض المنتجات المحلية لسيدات الإعمال والشركات والمصانع المشاركة بالمعرض لتوفير متطلبات الشهر الكريم .

صرف 583.8 مليون ريال من البرنامج الاستثماري للمياه بساحل حضرموت

المكلا/ أحمد بن زاهر

<،،بلغ إجمالي المنصرف الفعلي للبرنامج الاستثماري للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة حضرموت مناطق الساحل خلال العام الماضي 2012م «583» مليوناً و«835» ألف ريال..أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ المهندس عوض سالم القنزل مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة حضرموت مناطق الساحل، مفيداً بأن البرنامج الاستثماري يشمل تخفيض الفاقد في شبكة مياة المكلا وتحسين خدماتها بالإضافة إلى مياه ومجاري مدينة الشحر ومياه ومجاري حديبو وقلنسيه بسقطرى ومياه ومجاري قصيعر والريدة الشرقية.
كما شمل البرنامج تنفيذ مشاريع مياه ومجاري ميفع حجر ومياه ومجاري المناطق المجاورة لغيل باوزير ومياه ومجاري بروم، وأضاف القنزل: إنه تم البحث عن مصادر مياه جديدة للمناطق الساحلية لمياه ومجاري المناطق الشرقية لمدينة المكلا ومبنى الإدارة العامة بالإضافة لمياه ومجاري وادي دوعن والمناطق المجاورة.

إجراءات لتسهيل معاملات المستثمرين بحضرموت

المكلا /مجدي بازياد

<،، أكد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أن افتتاح مكتب للجمارك بفرع الهيئة العامة للاستثمار بساحل حضرموت سيسهم في تخفيف معاناة المستثمرين من السفر إلى العاصمة وسيمنح فرع الهيئة بالساحل صلاحيات أكبر للتسريع في إنجاز المعاملات والإجراءات الجمركية للمستثمرين في المحافظة ،وشدد على ضرورة منح فرع الهيئة العامة للاستثمار بحضرموت تسهيلات أكبر وتطبيق نظام النافذة الواحدة الذي سيسهم في دوران عجلة الاستثمار والتنمية في محافظة حضرموت بعد فترة الركود التي شهدتها البلاد جراء الأزمة الأخيرة.
ودعا المحافظ الديني خلال لقائه أمس في المكلا المسئولين في الهيئة العامة للاستثمار ومكتب الجمارك بالهيئة بصنعاء إلى ضرورة إيجاد آليات بديلة وانسيابية للتعامل مع قضايا الاستثمار بما يسهم في جذب المستثمرين وتهيئة الأجواء لهم لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية.
واستمع محافظ حضرموت من الأخوين الدكتور عبدالكريم أحمد عاطف مدير دائرة التسهيلات الحكومية بالهيئة العامة للاستثمار ، والأستاذ علي محمد القباطي مدير عام مكتب الجمارك بهيئة الاستثمار بصنعاء إلى شرح مفصل حول الفوائد من قرار وزارة المالية بفتح مكاتب للجمارك في حضرموت ومحافظات أخرى ومنها الحد من المركزية في تخليص معاملات المستثمرين في حضرموت من خلال قيام مكتب الجمارك بفرع الهيئة بساحل حضرموت بكافة الإجراءات الجمركية دون الحاجة للسفر إلى صنعاء ، مشيرين إلى أن مثل هذه التسهيلات ستسهم في التطبيق الفعلي لنظام النافذة الواحدة بما يسهم في جلب العديد من الاستثمارات خاصة وان حضرموت تمتلك الكثير من الفرص الاستثمارية في مجالات مختلفة .
وأشار القباطي وعاطف إلى أن فرع الهيئة العامة للاستثمار بساحل حضرموت سيكون المركز الرئيسي لاستقبال كافة الطلبات الاستثمارية لوادي حضرموت وشبوة والمهرة للنظر فيها وسرعة إنجاز معاملاتها الجمركية.
وكان الأخ عمر صالح حقان المدير العام لفرع الهيئة العامة للاستثمار بساحل حضرموت قد نوه في اللقاء إلى أن هذا القرار سيساعد على التخلص من المركزية الشديدة في التعامل مع قضايا الاستثمار في حضرموت.
وأضاف أن تنفيذ هذا القرار سيسهم أيضاً في منح صلاحيات كاملة لفروع الهيئة العام للاستثمار في المحافظات لتسهيل الإجراءات الجمركية للمستثمرين ومباشرة التراخيص من الفروع دون العودة إلى صنعاء الأمر الذي سيساعد في تحريك قطاع الاستثمار الذي تعرض لصعوبات جراء الأزمات التي شهدتها البلاد مؤخراً من جهة إلى جانب الإجراءات الروتينية المنفرة للمستثمرين من جهة أخرى.
ولفت حقان إلى أن محافظة حضرموت تعد من المحافظات التي تمتلك بيئة استثمارية في مختلف المجالات الصناعية والسياحية والخدمية والسمكية وهي تمثل عوامل جذب للمستثمرين ، ويجري العمل حالياً في إنجاز عدد من المشاريع الاستثمارية بالمحافظة رغم الظروف السيئة التي تشهدها البلاد .

محافظ الضالع يشدد على دور المجالس المحلية في خدمة قضايا التنمية

الضالع/سبأ

<،، ناقش المجلس المحلي بمحافظة الضالع أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب، القضايا المتصلة بنشاط المحافظة خلال الربع الثاني من العام الجاري ومدى قيامها بواجباتها المناطة بها ..وأقر إزاءها القرارات المناسبة.
واستمع الاجتماع إلى تقرير الربع الثاني، قدمه محافظ المحافظة حول الأعمال المنجزة وخطة المحافظة للنصف الآخر من هذا العام وتقرير مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري وتحصيل الإيرادات المحلية والمشتركة والمعالجات المتخذة لمواجهة الصعوبات التي تعترض أداءه.
واستعرض الاجتماع تقرير أمين عام المجلس المحلي محمد غالب العتابي المتضمن نشاط الهيئة الإدارية للربع الثاني من العام الجاري وأقره.
وأقر الإجتماع نتائج تقرير الزيارات الميدانية والاستطلاعية للمديريات خلال النصف الأول من العام الجاري .. مشددا على ضرورة تنفيذ ما جاء به من مخرجات وتوصيات لتعزيز عمل المجالس المحلية والقيام بواجباتها على أكمل وجه.
كما أقر المجلس المحلي إحالة التقارير المقدمة إلى لجان مختصة بالمجلس لدراستها وإبداء المقترحات والملاحظات عليها وعرضها على المجلس اليوم الاثنين، وإقرار دعوة المكاتب الإيرادية اليوم لمناقشة خططها وآلية عملها للنصف الثاني من العام الجاري بهدف تنشيط عملية التحصيل ورفع مستوى الأداء.
وفي الاجتماع شدد المحافظ طالب على دور المجالس المحلية وهيئاتها الإدارية بالمحافظة والمديريات في خدمة قضايا التنمية وتحريك العمل في مشاريع البنى التحتية والمعتمدة على المستوى المحلي والمركزي.. مشيراً إلى أن ما تحقق للمحافظة من إنجازات يتطلب مزيدا من الجهود وتكثيف النشاط لتحقيق الغايات المرجوة والبرامج المعتمدة لهذا العام.

تدشين مشاريع بشبوة بتكلفة 227 مليون ريال

شبوة/ سبأ

<،، دشن محافظ شبوة احمد علي باحاج ومعه مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية في محور حضرموت المهندس محمد الديلمي اليوم العمل في المرحلة الرابعة من مشروع رصف بعض من الشوارع الرئيسة والداخلية لمدينة عتق وتصريف مياه الأمطار منها بتكلفة ستة وثمانين مليونا وأربعمائة وخمسة وسبعين ألف ريال.
وخلال التدشين أوضح المهندس الديلمي أنه سيتم خلال هذه المرحلة رصف شارع الذهب بالحجر المنشاري كما سيتم رصف الشوارع الفرعية المجاورة بالحجارة والعمل على تأهيل شبكتي المياه و الصرف الصحي في منطقة الرصف والبالغة مساحتها الإجمالية عشرة آلاف متر مربع .
وتوقع أن يتم استكمال العمل في هذا المشروع خلال ستة أشهر .. لافتا إلى ان الصندوق نفذ خلال الفترة المنصرمة من العام الحالي والأعوام الماضية ثلاث مراحل من مشروع رصف الشوارع والإحياء القديمة لمدينة عتق ومداخل المباني العامة والمدارس فيها بمساحة إجمالية تقدر بأربعين ألفا ومائتي متر مربع بلغت حجم التوظيفات الاستثمارية فيها مائتين وثلاثين مليونا وسبعمائة وستة وتسعين ألف ريال .
وقال : إن المشروعات حققت احد الأجندة العامة للصندوق الاجتماعي من حيث سعيه لتشغيل اكبر أياد عاملة فيها " .
وكان المحافظ احمد باحاج ومعه المهندس اليلمي قد وضع حجر الأساس لمشروع مبنى مدرسة اثنين وعشرين مايو للتعليم الأساسي بعتق والتي يمول الصندوق الاجتماعي للتنمية عملية تنفيذها بتكلفة سبعة وتسعين مليونا وسبعمائة وأحد عشر ألف ريال وتتكون من اثني عشر فصلا دراسيا مع الملحقات .

وشهد محافظ شبوة مراسيم التوقيع على عقود تمويل أربعة مشروعات في المحافظة ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية وتتضمن مشروع بناء وتجهيز مركز الأمومة والطفولة بعتق بتكلفة تقديرية تبلغ ثمانية وثلاثين مليونا ومائتين وسبعين ألف ريال ومشروع تأثيث وتجهيز مبنى الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظة بتكلفة خمسة مليون ملايين وثلاثين ألف ريال ومشروعي تدريب وتأهيل ثمانية وأربعين كادرا صحيا في مجال الرعاية التكاملية لصحة الطفل وتدريب اثني عشر موظفا من موظفي إدارة محو الأمية وتعليم الكبار في مجالي الإدارة والأرشفة الالكترونية .
وقع هذه الاتفاقيات عن الصندوق الاجتماعي للتنمية المهندس محمد الديلمي ومدير مكتب الصحة والسكان بالمحافظة الدكتور صالح فدعق ومدير مكتب التربية والتعليم علي عامر ومدير إدارة محو الأمية بالمحافظة محمد العشلة .
وخلال هذه الفعاليات التي شارك فيها رئيس لجنة التخطيط والتنمية والمالية بمحلي المحافظة سعيد المرنوم ومدير مكتب الأشغال العامة والطرق المهندس حسن البرمة ومدير مديرية عتق عبدالله السمنة أشاد المحافظ باحاج بالدور الكبير الذي يلعبه الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال مساهمته الفاعلة في عملية التنمية المحلية بالمحافظة .
مشيرا إلى تطلع أبناء المحافظة إلى المزيد من هذا الدعم التنموي المتميز للصندوق لتلبية احتياجات ومتطلباتهم من مشروعات التنمية المستدامة في مختلف المجالات .

132 مليار يورو حجم التبادل التجاري بين الخليج والاتحاد الأوروبي

المنامة/سبأ

أكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياني أن الفعاليات المشتركة التي نظمها المجلس الوزاري الخليجي الأوروبي في دورته الـ (23) التي بدأت أعمالها في مملكة البحرين أمس.ركزت على المجالات الاقتصادية على وجه الخصوص، حيث ما زال الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمجلس التعاون، إذ تجاوز حجم التبادل التجاري في عام 2012م نحو (132) مليار يورو، شكلت صادرات الاتحاد الأوروبي منها نحو (80) ملياراً، أي بفائض تجاري لصالح الاتحاد الأوروبي بلغ 28 مليار يورو.
وأضاف إن القطاع الاقتصادي وأصحاب المال والأعمال في دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي ينظرون إلى هذه العلاقة الوثيقة بين الجانبين باعتبارها نموذجاً متميزاً للتعاون البناء للمحافظة على مصالح الجانبين.
وأشار معاليه إلى أن دول المجلس تخشى أن تؤثر بعض القرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخراً على تلك العلاقات، ومنها قرار الاتحاد الأوروبي باستبعاد دول مجلس التعاون من نظام الأفضليات المعمم، والذي سيطبق اعتباراً من يناير عام 2014م, مؤكداً أن اتخاذ هذه الخطوة يتعارض مع روح التعاون القائمة بين الجانبين.
وأوضح أن استثناء دول مجلس التعاون قد يسبب تراجعاً في الصادرات الخليجية، ويسهم في اختلال الميزان التجاري بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، ورفع الأسعار على المستهلك الأوروبي.
وأكد معالي الأمين العام لمجلس التعاون في ختام كلمته أن إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين سيُسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار، مشيراً إلى أن موضوع «رسوم الصادرات» ما زال يمثل عقبة أمام إبرام الاتفاقية، حيث تم الاتفاق على جميع المواضيع الأخرى، والتي تشكل أكثر من 99% من الاتفاقية.

التخطيط الحلقة المفقودة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن

غالب حسن البحري ●

<،، التخطيط عملية بحث ودراسة ومتابعة وتقييم وتحليل للظواهر والمؤشرات المستنبطة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع وبصورة مستمرة ، أي أنه عمل فني دقيق يتطلب كوادر فنية متخصصة قادرة على تفعيل وتنشيط عمل التخطيط والمتابعة والتقييم داخل وزارة التخطيط وفروعها باعتبارها الجهة المسئولة بحكم القانون عن التخطيط والمتابعة على مستوى السلطة المركزية والسلطات المحلية وإعداد التقارير الشهرية والدورية والسنوية عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على المجتمع والدولة وعلى برامج التنمية واقتراح المعالجات المناسبة ورفعها لأصحاب القرار السياسي لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات تجاه القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .
ونتيجة لضعف دور وزارة التخطيط وفروعها في جانب التخطيط والمتابعة والتقييم بسبب غياب الرؤية التخطيطية لدى قيادات وزارة التخطيط المتعاقبة وخاصة بعد إعادة تحقيق الوحدة الوطنية بين الشطرين في عام 1990م والتي شهدت انهيار منظومة التخطيط الاشتراكي والترويج للقطاع الخاص كمسئول عن التنمية بدلا عن الدولة ، واعتقد كثير من الساسة في العالم الثالث ومنها اليمن أن التخطيط لم يعد له أهمية في إدارة الدولة والتحكم بالموارد وتنظيم استخدامها الاستخدام الأمثل وبما يحقق أهداف التنمية وعدالة التوزيع ،فقد أدى ذلك إلى عشوائية التخطيط وتشتيت لجهود التنمية ومواردها وانحراف مؤشرات التنمية وضعف مخرجاتها والانشغال بمشاريع الخدمات الأساسية للتجمعات السكانية في قمم الجبال وبطونها في الوديان والسهول وهي تجمعات متفرقة تزيد عن 140 ألف تجمع جميعها بحاجة إلى مشاريع الخدمات الأساسية اللازمة لتهيئة البيئة المناسبة لاستقرار السكان المتعسكرين في قمم الجبال ، وبمقارنة تكلفة هذه المشاريع الخدمية مع العائد الاقتصادي للتجمعات السكانية نجد أنها تشكل عبئ وعالة على الاقتصاد وبالذات في المناطق الجبلية التي أصبحت مستهلكة أكثر مما هي منتجة وطاردة لرأس المال بسبب ندرة الأرض وضعف فرص العمل ، وضياع للفرصة البديلة في بناء القطاعات الإنتاجية وإنشاء المدن الحديثة لاستيعاب الزيادة السكانية والحد من الصراع على الأرض في المناطق الجبلية ،بمعنى آخر عدم التركيز على مناطق الإنتاج وخلق فرص العمل واستقطاب الشباب .
اليمن برغم مرور أكثر من أربعين عاما على تجربة التخطيط مازال يعاني من حالة الجهل والفقر والمرض ومن حالة البطالة وبنسب مخيفة ومقلقة لمستقبل اليمن ،ويواجه تحديات ومخاطر عديدة داخلية وخارجية تهدد أمن واستقرار المجتمع ، من هذه المخاطر التطرف والإرهاب في أوساط الشباب العاطلين عن العمل الذين أصبحوا يشكلون قنابل موقوتة لإثارة الرعب والخوف وقطع الطرق وتخريب المصالح العامة للسكان ، وذلك بسبب ضعف مخرجات التعليم الموجه لبناء الإنسان وتنمية مهاراته وقدراته وغياب دور الدولة في احتضان الشباب وتوعيتهم بأهمية الانتماء للوطن والعمل من أجل النهوض بقدراته وتوفير فرص العمل المناسبة لتشغيل الشباب وإبعادهم عن الأفكار الضارة وأساليب الانحراف ، ومن المخاطر الأخرى التي لا تقل أهمية عن الإرهاب التوسع بزراعة القات واستهلاكه والأضرار الناتجة عنه على صحة الإنسان وضياع أوقات الشباب وعلى الأرض الزراعية وعلى المياه والبيئة وعلى الأمن الغذائي حيث أصبح السكان يعتمد على الاستيراد الخارجي وبنسبة تزيد عن 90 % من الاحتياجات الغذائية وهذا خطر يتهدد أمن الغذاء في ظل الصراعات الدولية و الإقليمية ومخاوف نشوب الحرب و انعكاس ذلك سلبا على الاستيراد وتعرض البلاد لأزمة غذائية حادة تضاعف من مشاكله الاقتصادية والاجتماعية .
لقد أثبتت معظم الدراسات العلمية فشل اليمن في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتردي الأوضاع وانتشار مظاهر الفساد في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية بسبب غياب السياسات التخطيطية وتعاظم الصراعات السياسية والقبلية التي ضاعفت من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى تراجع المؤشرات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الإنتاج والادخار والاستثمار والاستهلاك بسبب ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وركود النشاط الاقتصادي ، حيث تراجعت مساهمة قطاع الزراعة والري من 22% عام 1991م إلى 13% عام 2010م ، وفي الصناعات الأستخراجية ظلت مساهمته ثابتة في الناتج المحلي عند نسبة 13% وفي الصناعات التحويلية تراجعت مساهمة القطاع من 9% عام 1991م إلى 5% عام 2010م وفي الخدمات الكهربائية والمياه تراجعت المساهمة من 1% عام 1991م إلى 0.7% عام 2010م ،وهذا يبين ضعف وهشاشة مساهمة القطاعات الغير نفطية في النشاط الاقتصادي الذي يعتمد حاليا على العائدات النفطية وبنسبة تزيد عن 60% في الموازنة العامة وفي الصادرات 95% من إجمالي الصادرات ،فأين التخطيط وأين التنمية ؟ مع العلم بأن اليمن مازالت بكر في جميع القطاعات وفرص الاستثمار واعده بشكل كبير في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية واستغلالها مرهون بوجود دولة النظام والقانون التي تأخذ بنظام التخطيط والمتابعة ذات المرجعية الواحدة لتحديد أولويات التنمية في بناء الاقتصاد وتطوير قطاعاته الإنتاجية والخدمية ، لأن التنمية لا تقاس بعدد المباني و المنشآت التي يتم تنفيذها وإنما تقاس بمؤشرات التغير في معدلات النمو للقطاعات الإنتاجية والخدمية من حيث الزيادة في إنتاج السلع والخدمات وزيادة حجم الادخار والاستثمار ورفع المستوى المعيشي للسكان ، وهذا ما لم يحدث في تاريخ اليمن الحديث الذي تضاعف سكانه ولم تتضاعف إنتاجيته وما زال يناضل من أجل الوصول إلى دولة النظام والقانون التي تحفظ له حريته وكرامته ، ويكافح من أجل القضاء على مظاهر الفقر والجهل والمرض التي تتضاعف في أوساط المجتمع ، ويبحث عن الأمن والاستقرار الضامن الحقيقي لنهضة اليمن وتطويره .

مدير عام مكتب التخطيط بمحافظة المحويت

> أخي المواطن .. أختي المواطنة:
تحصين الأطفال ضد شلل الأطفال في الحملات واستكمالهم للقاحات التطعيم الروتيني.. يمنعان معاً انتقال فيروس الشلل من الجوار الأفريقي عبر اللاجئين المتسللين إلى الأراضي اليمنية.
المركز الوطني للتثقيف والاعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكاني.